

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية

المنتهية في 30 يونيو 2025

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد اختتمنا بفضل الله فصلاً آخرًا مثمرًا بالنجاح من رحلتنا لتعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.م. ع يسعدني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية لفترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2025، وذلك استنادًا على البيانات المالية غير المدققة.

لقد اتسم النمو العالمي في مطلع العام ٢٠٢٥ بكونه معتدلاً، نظراً لتوجه البنوك المركزية بالموازنة بين احتواء التضخم ودعم النشاطات الاقتصادية. وقد شهدت الأسواق العالمية تقلبات متجددة بسبب مخاوف تتعلق بالإمدادات والرسوم الجمركية، مما أثر بشكل خاص على سلاسل التوريد وقرارات الاستثمار. كما شهدت أسواق النفط أيضاً تقلبات متجددة بسبب مخاوف العرض والرسوم الجمركية. وعلى الرغم من هذه التحديات، يتوقع صندوق النقد الدولي تحسناً في النمو الإقليمي، مما يعكس التيسير النقدي التدريجي وجهود التنويع الاقتصادي.

لا يزال الاقتصاد العُماني يواصل مسيرته بثبات، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% في عام 2025، مدعوماً بتطور الأنشطة النفطية وغير النفطية، لا سيما في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة، التي تستفيد بشكل متزايد من مبادرات الحكومة لتنويع الاقتصاد.

وقد شهد التضخم تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفض معدل مؤشر أسعار المستهلك إلى 0.6% في مارس 2025، وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2024، مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات. في الوقت ذاته، حافظت سلطنة عُمان على تصنيفها الائتماني السيادي عند مستوى استثماري (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس التزام الحكومة بإدارة مالية منضبطة وتنفيذ سياسات رشيدة لخفض الدين العام.

وقد قطعت عُمان خطوات كبيرة في تعزيز وضعها المالي من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية المستهدفة وإعادة هيكلة الحكومة. كما حققت هذه المبادرات، التي تسترشد بخطة مالية متوسطة الأجل، توازناً بين الإيرادات والإنفاق العام، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية. وقد أعطت الحكومة الأولوية لخفض الديون، بهدف خفض الدين العام إلى 29% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027، مع تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، مما عزز الربحية وخفض الديون.

ومن المتوقع أن يحافظ الحساب الجاري على فائض، وأن يظل التضخم منخفضاً عند متوسط 1.9% خلال الفترة 2025-2027. وعلاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن تؤدي ظروف الائتمان المواتية للقطاع الخاص إلى دفع نمو الإقراض بنسبة 5%- 6% سنوياً.

ويظل في بنك نزوى التزامنا الثابت متمثلاً في إيماننا الراسخ بأن الخدمات المصرفية الإسلامية تخدم غرضاً أسمى من تحقيق الأرباح، ونحن ملتزمون بتحقيق هدفنا من خلال إثراء حياة عملائنا ومجتمعاتنا. وقد لعبنا –بفضل الله- خلال الفترة الصعبة وفي مرحلة التعافي الحالية، دوراً حاسماً في تعزيز البرامج الحكومية التي قدمت دعماً مهماً للأفراد والشركات. لذا نحن لا نزال ملتزمين بمواصلة المساهمة في تقديم الدعم اللازم لمجتمعاتنا في الوقت الذي يشهد الاقتصاد الوطني تعافياً مستمراً.

الأداء المالي

خلال النصف الأول من العام، حقق بنكم أداءً مالياً جديراً بالثناء، حيث أظهر نمواً مستداماً في المؤشرات الرئيسية. ويُعزى هذا النجاح نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي، بما في ذلك البيئة التنافسية والميزانية العمومية المرنة.

في 30 يونيو 2025، بلغ صافي أرباحنا 9.2 مليون ريال عُماني، مسجلاً زيادة ملحوظة بنسبة 15% مقارنةً بـ 8 ملايين ريال عُماني في الفترة نفسها من العام السابق (30 يونيو 2024). ويعكس هذا النمو التزامنا المستمر بتقديم قيمة استثنائية لعملائنا ومساهميننا الكرام.

ومن جانب آخر، إرتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 9% ليصل إلى 29.5 مليون ريال عُماني حتى 30 يونيو 2025، مقارنةً بـ 27 مليون ريال عُماني في نفس الفترة من العام الماضي. وفي الوقت ذاته، إرتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 9% لتصل إلى 14.6 مليون ريال عُماني مقابل 13.3 مليون ريال عُماني على أساس سنوي، حيث واصل البنك استثماراته في تعزيز البنية التحتية التشغيلية لمواكبة ديناميكيات السوق المتغيرة ودعم النمو المستقبلي. ونتيجة لذلك، سجل الربح قبل الضريبة زيادة بلغت 12% ليصل إلى 10.6 مليون ريال عُماني مقارنةً بـ 9.4 مليون ريال عُماني في العام السابق.

كما شهدت إجمالي أصول البنك نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 1.96 مليار ريال عُماني حتى 30 يونيو 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنةً بـ 1.67 مليار ريال عُماني في نفس الفترة من العام الماضي. كما نما حجم محفظة التمويل الإجمالية بنسبة 13% لتصل إلى 1.6 مليار ريال عُماني حتى 30 يونيو 2025 مقارنةً بـ 1.4 مليار ريال عُماني حتى 30 يونيو 2024، مما يعكس الطلب القوي على منتجاتنا المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستمرت محفظة ودائع العملاء في تحقيق نمو مستمر، حيث إرتفعت بنسبة 17% لتصل إلى 1.59 مليار ريال عُماني حتى 30 يونيو 2025، مقارنةً بـ 1.36 مليار ريال عُماني في العام الماضي. من المتوقع أن يسهم هذا الزخم في قطاعي التجزئة والشركات في دعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية طويلة الأجل.

الجدير بالذكر أن حقوق مساهمي البنك إرتفعت بنسبة 4%، لتصل إلى 266.6 مليون ريال عُماني حتى 30 يونيو 2025، مقارنةً بـ 255.2 مليون ريال عُماني في يونيو 2024، وذلك بفضل قدراتنا في توليد رأس المال. وتعكس هذه النتائج التزامنا بالنمو المتوازن، والتنويع، وإدارة التكاليف، وتحسين الهوامش، والتحول الرقمي، إلى جانب توسيع نطاق منتجاتنا وقاعدة عملائنا. ونحن نواصل التمسك بمسؤوليتنا في دفع عجلة النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.

نحن واثقون من أن ركائزنا الإستراتيجية التي لم تتغير وميزانيتنا العمومية المرنة تضعنا في وضع جيد لإدارة التحديات الاقتصادية ومواصلة تقديم القيمة المضافة لعملائنا ومساهميننا.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يواصل اقتصاد سلطنة عُمان تحقيق نمو مطرد، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.3% خلال عام 2025. وسيقود هذا التوسع بالدرجة الأولى القطاع غير النفطي، الذي يُتوقع أن ينمو بنسبة 5.6%، مما يعكس نجاح جهود التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة في دعم النمو الشامل.

وتستمر جهود الحكومة الناجحة في التنويع الاقتصادي، حيث تساهم قطاعات التصنيع والبناء والسياحة بشكل رئيسي في هذا التطور. ويأتي هذا النمو مدعوماً بالجاذبية المتزايدة لسلطنة عُمان لأسواق دولية جديدة مثل أوروبا، وتطبيق التأشيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي من المتوقع أن تسهم في تعزيز عدد الزوار.

على صعيد الهيدروكربونات، من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط زيادة تدريجية، إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يُعوّض جزئياً عن مكاسب الإيرادات. ومع ذلك، من المتوقع أن يسهم ارتفاع إيرادات الغاز الطبيعي، إلى جانب توسيع القاعدة الضريبية، في تعزيز الإيرادات المالية وضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

لا تزال السياسة المالية في عُمان تتسم بالحكمة، إذ تعتمد الحكومة في ميزانيّتها على متوسط سعر للنفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل في عام 2025. ورغم هذه التوقعات المتحفظة، لا تزال المؤشرات المالية إيجابية. ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً عند 1.5%، وأن تحافظ عُمان على فائض مالي، مما يعكس التحسينات المستمرة في إدارة المالية العامة.

من المتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي في عُمان على مرونته في عام ٢٠٢٥، مدعوماً ببيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتحسن الوضع المالي، ومبادرات التنويع الاقتصادي المستمرة. وستساعد جهود ضبط المالية العامة في البلاد، إلى جانب دعم الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والشرابات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاحات مناخ الاستثمار، على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعزيز فرص الإقراض في مختلف القطاعات.

وقد اعترفت وكالة موديز مؤخراً بهذا المسار الإيجابي، حيث قامت برفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى الدرجة الاستثمارية (Baa3) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس نجاح الإصلاحات المالية والاقتصادية التي نفذتها الحكومة.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المعززة، يتمتع بنك نزوى بموقع قوي يمكنه من الحفاظ على المرونة، واقتناص الفرص المستقبلية، وتقديم أفضل قيمة لمساهميهِ. ومن الجدير بالذكر أن تصنيف بنك نزوى الائتماني قد تم رفعه مؤخراً من قبل وكالة موديز إلى الدرجة الاستثمارية (Baa3)، مستفيداً بشكل مباشر من تحسن النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للسلطنة. ويُعد هذا التحسن في التصنيف تأكيداً قوياً يعزز الثقة في إدارة بنك نزوى الحكيمة وأساسياته القوية. وبالترامه بقيادة نمو التمويل الإسلامي، والاستفادة من ميزانيته العمومية المتينة وإدارة المخاطر الاستباقية، يهدف بنك نزوى إلى اغتنام الفرص الناشئة ودفع النمو المستدام مع تحقيق أقصى قيمة لأصحاب المصلحة.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية. كما نوجه شكرا خاصا إلى البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية لدعمهم المستمر.

ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وحماس. ونحن على ثقة بأنه بدعمكم المتواصل، سيتمكن بنك نزوى ليس فقط من استغلال الفرص وتجاوز التحديات المستقبلية، بل سيواصل النمو والتطور، ويضع معايير جديدة للتميز في قطاع الصيرفة الإسلامية.

خالد بن عبد الله بن علي الخليلي

رئيس مجلس الإدارة